گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١١ ژ.٣، ٢٠٢١/٢٠٢٢
https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1294
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X

مخاض ثورات التحول الديموقراطي (نجاح دول اوروبا الشرقية 1989 واخفاق الدول العربية 2011)

دراسة مقارنة

ا.م.د. ابراهيم علي كرو، كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك اقليم كوردستان العراق- زائر في قسم القانون جامعة نوروز، أقليم كوردستان العراق

مخلص

الثورة تعد وسيلة شرعية لإسناد الحكم، لأن الغاية من قيامها هي فرض إرادة الشعب وإقصاء الفئة الحاكمة لتعسفها في حكمها ، ولأنها الحل الأخير لمشكلة الصراع القائم بين الشعب والحاكم المستبد. الثورة هي كل حركة شاملة يشترك بها الشعب أو غالبيته معتمداً فيها على قوته من أجل الاستيلاء على السلطة وتقويض النظام السياسي القائم من أساسه. واحداث تغيير شامل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا البحث مقارنة بين ثورات دول اوربا الشرقية في1989وبين الثورات العربية في 2011 ، لماذا نجح ثوراتهم وفشل ثوراتنا .

الكلمات الدالة : الثورة ، الانقلاب ، اوربا الشرقية ، الدول العربية ، غورباتشوف ، فالنسا.

1. مقدمة

الثورة : تحدث بفعل ارادة الشعب ، والثورة لا تستهدف التغيير السياسي فحسب بل، تستهدف التغيير الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي انها تسعى على تغيير جوهر المجتمع نحو التطور والتقدم لها اهداف مجيدة ،ان معظم البلدان الذين حققوا الاستقلال وانجزوا شوطا كبيرا من التطوروالتقدم هم الشعوب الحية الذين قاموا بالثورات مبكرا ضد النظم الاستبدادية وحققوا الديموقراطية وحقوق لانسان والتنمية وقطع التبعية للخارج مثل الشعب الفرنسي ، والشعب الروسي، والشعب الاميريكي ، والشعب الايراني ، والشعب الصيني . وليس ببعيد شعوب اوربا الشرقية في1989 اي بفارق عقدين من الزمن من الثورات العربية في 2011 لماذا نجحوا ثورات جميع هذه الشعوب ، وفشل ثورات الشعوب العربية.

1.1 اهمية البحث

اهمية البحث تكمن من مقارنة ثورات اوروبا الشرقية بالثورات العربية ، كيف ان هذه الثورات كانت اقل عنفا في تعاملها مع النظام القديم والمحافظة على البنى التحتية للدولة وكيف تعاملت بشكل عقلاني ومرن حول الاتفاق على العدالة الانتقالية ، والخروج الامن من هذه المرحلة التي تعد من اخطر المراحل التي يمر بها الدول بعد الثورات، ولماذا فشل ثورات الشعوب العربية لاتخاذ الدروس والعبر وتصحيح مسار الثورة وترسخ الديموقراطية ، وتحقيق العدالة الانتقالية ، والعبور الامن من المرحلة الانتقالية .

2.1 اشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من اشكالية اساسية مفادها (يحق للشعوب العربية على غرار شعوب اوروبا الشرقية في تغيير نظمها السياسية نحو التقدم والافضل بما يناسب اوضاعها وامكاناتها وبما يناسب كرامة الانسان في القرن الواحد والعشرين) .

وينطلق من هذه الاشكالية الاساسية التساؤلات الفرعية الاتية :

- اذا كان الشعوب العربية محقة في ثوراتها على نظمها السياسية غير العادلة ؟ فهل الشعوب العربية قادرة عبر احزابها وقواها الوطنية على التغيير وتسليم السلطة.
- هل هذه الثورات اصلاحية ام راديكالية ؟
- هل الشعوب العربية قادرة على التغيير بمفردها ؟ ام تعتمد على الدول الاقليمية والدولية ؟ .
- لماذا نجحت ثورات اورو با الشرقية في 1989 ؟ وفشلت الثورات العربية في 2011 ؟ .

3.1 فرضية البحث

ان الفرضية التي تقوم عليها البحث ، تؤكد ان الثورات العربية تعثرت في تحقيق اهدافها .

4.1 منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي ، والتحليلي ، والمقارن ، للاجابة على اسئلة البحث باجابات منطقية من خلال إعتماد هذا البحث على الاسلوب الذي يغطي في سرد الأحداث التاريخية وتحليلها سياسياً وبيان ترابطها وعلاقتها بموضوع البحث، والسعي لبلورة رؤية واضحة للموضوع تؤدي الى انجازه ووضعه في إطار علمي سليم ، وقد اعتمد البحث ايضاً على المنهج المقارن الذي يتيح فهم تحليل الثورات في اوروبا الشرقية وعوامل نجاحها ومقارنتها بالثورات العربية لفهم عوامل اخفاقها اذ ساعد كثيرا ، هذه المقارنة للوصول الى غايات البحث.

5.1 هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة فضلا عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الاول التميز بين الثورة والمفاهيم المقاربة لها . بينما سلط المبحث الثاني الضوء على مقارنة ثورات دول اوربا الشرقية عام 1989 مع الثورات العربية في 2011 في مطلبين اثنين وهما المطلب الاول عالج عوامل التغيير في اوربا الشرقية عام 1989 بينما ناقش الثاني عوامل التغيير في الدول العربية 2011 اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة وتحليل اسباب نجاح الثورات في اوروبا الشرقية واخفاقها في الدول العربية في مطلبين اثنين وهما : المطلب الاول تحت عنوان اسباب نجاح الثورات في دول اوروبا الشرقية 1989 وفي المطلب الثاني تناول اسباب اخفاق الثورات العربية 2011 واخيرا الخاتمة حيث تضمنت جملة من التوصيات والاستنتاجات .

2. المبحث الاول : التميز بين مفهوم الثورة والمفاهيم المقاربة لها

1.2 الثورة والانقلاب

وقد كثُر الجدل حول الفارق الجوهري بين الثورة والانقلاب. بهذا الصدد يقول الدكتور(محمد المجذوب) باستطاعتنا التأكيد أن الاختلاف بين الاثنين لا يكمن في المصدر الذي يقوم بالحركة، بل في نوع الهدف الذي يرمي إليه كل منها. فالثورة تهدف إلى تغيير الحكام وتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإقامة نظام جديد. أما الانقلاب فيقتصر غالباً على تغيير الحكام، أو استبدال حاكم بحاكم اخر والاستئثار بالسلطة، دون التعرض لنظام الحكم. وهذا يعني أن الثورة، تهدف إلى تحقيق الصالح العام للشعب، في حين أن الانقلاب الذي يصدر عن فرد، أو مجموعة سياسية أو عسكرية، يسعى لتحقيق صالح فرد أو جماعة، وأن رجال الثورة يعتبرون الاستيلاء على السلطة وسيلةً لتحقيق غاية في حين أن القائمين بالانقلاب يعتبرونه غايةً في حد ذاته.

ومفهوم الثورة أوسع وأشمل من مفهوم الانقلاب، وأثرها أقوى، ومحتواها أعمق، ومدلولها أكبر. والثورة تتضمن الانقلاب أو الهدف الأساسي منها، بينما لا يتضمن الانقلاب أهداف الثورة. والانقلاب قد يتحول إلى ثورة، ولكنه من النادر أن تتحول الثورة إلى انقلاب.[1]

ويعد الانقلاب عملاً غير مشروع إذا كانت الغاية منه الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين به والحؤول دون تبدل أساسي في الحياة العامة للشعب، أو كانت الغاية منه تفتيت قوى التغيير الذي بات وشيكاً بغية تأجيله، بعد أن تبلور الوعي الوطني وأخذ عهد الحكومة المستبدة يدنو من نهايته. [2]

وعلى العموم يتسبب كلٌّ من الانقلاب والثورة في كثير من المخاطر، فقد يغري تأييد الشعب للقائمين بهما إلى اتخاذ بعض الإجراءات التعسفية أو توسيع اختصاصاتهم إلى درجة يخشى معها على مصير الحركة وعلى حقوق المواطنين وحرياتهم، كما يؤديان في أحيان كثيرة إلى حدوث اضطرابات يكون من نتيجتها وقوع كثير من الضحايا والحروب الأهلية ويصبح وقودها الأبرياء، كما حدث في معظم الدول العربية مؤخراً، ويقول الدكتور عبد الرضا الطعان (ان لاغتصاب السلطة طريقتان هما: الانقلاب والثورة،) ويقصد بالانقلاب، بأنه حركة محدودة يقوم بها بعض أجهزة الحكومة، مستعينة بوسائل القوة والإكراه. والانقلاب كوسيلة لإسناد الحكم قد يكون شرعياً، أو غير شرعي وذلك حسب الغاية، التي يهدف إلى تحقيقها.3 مثل ما قامت به القوات المسلحة السودانية في الخامس والعشرون من اكتوبر عام 2021 فالانقلاب يعد غير شرعي إذا كانت الغاية منه الاستيلاء على السلطة، لصالح القائمين به والحيلولة دون تحقيق تغيير أساسي في الحياة العامة للشعب، أو تفتيت قوى هذا التبدل الذي أصبح وشيكاً بغية تأجيله، بعد أن تبلور الوعي، وأخذ عهد الحكومة المستبدة، يدنو من نهايته. أما إذا كانت الغاية من الانقلاب تحقيق تبدل شامل، في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب، وإصلاح ما أفسدته الحكومة السابقة كان هذا الانقلاب وسيلة شرعية لتولي السلطة[3].

أما الثورة كوسيلة لإسناد الحكم، فهي كل حركة شاملة يشترك بها الشعب أو غالبيته معتمداً فيها على قوته من أجل الاستيلاء على السلطة وتقويض النظام السياسي القائم من أساسه.

والثورة تعد وسيلة شرعية لإسناد الحكم، لأن الغاية من قيامها هي فرض إرادة الشعب وإقصاء الفئة الحاكمة لتعسفها في حكمها ولأنها الحل الأخير لمشكلة الصراع القائم بين الشعب والحاكم المستبد[4].

كما حدث في الدول (تونس، مصر، ليبيا، اليمن). [5] الانقلاب تحدث بفعل قوة الجيش او بعض قادته ، فيقتصر على تغيير السلطة وفي كثير من الحالات تغيير بعض رموزها . انها تشتغل على الشكل دون الجوهر، الانقلاب يهندس في الغرف المغلقة بعيدا عن راي الشعب وليست لها اهداف مجيدة وتكثر الانقلابات في الدول العربية وعموم الدول النامية والانقلابات العسكرية تحافظ على الواقع ولا يسمح بالتغيير بل يزداد العنف و البطش على المجتمع وتغلق كل بصيص امل نحو التغيير والتطور ،. [6] اما الانقلاب (coup detet) هي ازاحة مفاجئة للحكومة بفعل مجموعة من الجيش وتاسيس سلطة غيرها سواء اكانت مدنية ام عسكرية بعد الانقلاب ويكون ناجحا اذا استطاع الانقلابيون من فرض هيمنتهم، فاذا لم يتمكنو فان هذا قد يجر البلاد الى حرب اهلية . [7]

الانقلابات غير ديموقراطية لاتحدث ابدا في المجتمعات الديموقراطية الراسخة لان الشعب يمتلك حق اختيار الحاكم التي تحكم بينما الانقلاب هي عبارة عن الاستيلاء عن السلطة بالقوة بهدف منع حدوث تغيرات في الدولة . [8]

2.2 الثورة والاصلاح

فالاصلاح يمثل حالة نقيضة من الانقلاب والثورة ، فالثورة والانقلاب نتاج لفشل الاصلاح والوصول الى طريق مسدود الاصلاح هو التغيير الاصعب لانه يتطلب سلوك ديموقراطي يعتمد على القنوات الدستورية، والقانونية .والسياسية ، وقد يقع الاصلاح بعد انتفاضة وهبة شعبية تمهد له وتقتنع النخب بضروراته الاصلاح يغير الكثير ويطرح الجديد وقد يتضمن تعديلات دستورية ، تنتقل المجتمع نحو المشاركة والحقوق والديموقراطية والاصلاح عملية صعبة بسبب سلميته وحاجته للاجماع والاقناع والتوازن وانه اكثر قدرة على بناء الاستقرار والديموقراطية وحقوق الانسان والتنمية السياسية والاقتصادية . [9]

3.2 الثورة والراديكالية

الراديكالية : يعني باللغة العربية ، الاصل او الجذر ، وتستخدم سياسيا للتعبير عن الحاجة او الى البحث الى اصل مظاهر الظلم والجور في المجتمع ومحاولة القضاء عليها ، وهي عبارة عن سياسة تسعى الى احداث تغيير في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، والثقافي لكن كل على طريقته الخاصة في فرنسا انقسم الراديكاليون الى قسمين احدهما كان متطرف جدا والاخر معتدل في تطبيق سياسة الراديكالية . [10]

3.2 الثورة والتغيير

التغيير يحدث نتيجة انتفاضة او هبة شعبية على النظام بدون تخطيط . وقد يكون التغيير اسوء مما كانت عليه الحال في السابق ، كما حدث في العراق ، وليبيا ، واليمن ، والعراق ، والصومال ، ويتاسف الانسان على ما كانت عليه الحال في السابق .[11] بمعنى ان التغيير قد يكون نحو الاسوء او نحو الافضل .

3. المبحث الثاني : مقارنة بين ثورات دول اوربا الشرقية 1989وبين ثورات الدول العربية 2011

لاجراء مقاربة بين ثورات اوربا الشرقية والثورات العربية ومقومات سر نجاح هذه الثورات ومعوقات فشل الثورات العربية سوف نتناول في هذا المبحث الى العوامل التي مهدت للثورة في اوربا الشرقية وفي الدول العربية من خلال المطلبين الاتية

1.3 المطلب : عوامل التغيير في اوروبا الشرقية

1.1.3 سيادة نظام الحكم الشمولي

او النظام المغلق .كانت تنظر الى الشعب نظرة ملكية الانسان يعد الانسان وحدة متكاملة . تكاد تكون وحدة عضوية كجسم الانسان الشعب مقاس على هذاالميزان ويسيرون سيرا واحدا ويقف موقف واحد من الامور المعروضة عليهم ولا يفترض ولا ينتظر ان يشذ عن هذه القاعدة اي شخص فهناك اجماع كلي بالرفض واجماع كلي بالقبول ، من هذا يتضح عدم امكانية قيام معارضة او قبول ذلك فاذا صادف هنالك معارضة فهذه هي حالة مرضية شاذة يجب التخلص منها . اعلن الكاتب الروسي , سولجلستين في حينها ان ما يقارب 40 مليون من المعارضة اعتبرهم من الخطرين تم احتجازهم في سيبيريا الروسية جميعهم من المنظومة السوفيتية الماركسية من (الروس ودول اوربا الشرقية) بانتظار الموت البطئ , لا وجود للمعارضة والمعارضة مرفوضة وهي حالة مرضية خطرة.([12])

هل هنالك انتخابات ؟ تجربة انتخابات بين الحين والاخر , والانتخابات يعد لها، لجان مختصة يشرف عليها الحزب ويتم التصويت على هذه القوائم اما بالرفض 99% او قبولها بالنسبة نفسها ،ويبقى السلطة بشكل دائم. في الواقع هنالك

تغييرات تحدث لا يعرفها المواطن الا بعد ان يحصل التغيير فيصعد افراد ويهبط اخرون في كل مؤتمر ولا يحدث خلاف حتى في اللحظات الاخيرة في الانتخابات ولهذا كانت كل توقعات الغربيين تبدوا خاطئة انذاك [13]

النظام الشمولي معناها وجود شخص او قائد يتمتع بسلطة واسعة اكثر من القدر الاعتيادي للحاكم حتى يمكن ان يصل درجة تسلطه ، الى درجة الدكتاتورية لكثرة السلطات الذي يمارسه بحيث لايعطون مجال للممارسة من قبل المؤسسات الاخرى. اي (شخصنة السلطة) .

" دكتاتوريون يمارسون السلطة اكثر ما يفرض لهم وظيفتهم " فهي حصول شخص ما على سلطات واسعة يستطيع ان يامر ويطاع من قبل الشعب ما مدى وجود الشرعية في هذه الظاهرة ؟ فى نظر اوربا الشرقية الماركسية انذاك كانت شرعية ، بسبب اتفاق وانسجام مركز واهمية وقرارات القائد مع الرضاء العام .في الواقع ينظر الناس الى السلطة بمهام القيادة او الرئاسة العليا والتي تتسم بالسمات القيادية بقدر ما تعالج الاحداث , فتبدوا هذه شرعية طالما انها تحقق مصلحة عامة مصلحة نبيلة يتعلق بحقوق الشعب ، الحفاظ على السيادة , المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقرار حتى بالقوة والخوف .[14] ولكن في نظرنا كانت غير شرعية بسبب الانتخابات المزورة والحزبية الذي لا حول ولاقوة لارادة الشعب بها وتعتبر التداول السلمي للسلطة بواسطة انتخابات حرة اساس الديمقراطية واستلام السلطة في النظم الليبرالية .

2.1.3 البيروسترويكا وسياسة الغلاسنوس

هي كلمة روسية ، تعني اعادة الهيكلة ، وهو برنامج دشنت على ايدي الرئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل جورباتشوف ، بقصد اعادة هيكلة النظام السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، وحتى العسكري . وذالك في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، رافقت عملية البيرو سترويكا العديد من التغيرات الاساسية ، سواء داخل الاتحاد السوفييتي ، ام خارجه داخل المنظومة الاشتراكية [15].

1.2.1.3 التغيرات داخل الاتحاد السوفييتي

- استحداث سياسة كلاسنوست (glasnost) ويعني اعادة بناء الفكر الاشتراكي، والانفتاح، والصراحة، والحوار، والشفافية والتعبير عن الراي وقبول الراي الاخر المختلف، ودراسة اسباب تخلف المنظومة الاشراكية عن المنظومة الغربية[16].
- تم اطلاق سراح العديد من سجناء الراي ومنه العالم الفيزياء النووي سخاروف ، بالاضافة الى فتح تحقيقات بقضايا سابقة مجحفة .
- تم نشر العديد من الكتب التي كانت محظورة عن التداول سابقا والتي كانت تنتقد الشيوعية وتاريخها الماساوي وشرعيتها في الحكم بالقوة .
- اطلاق حرية الاديان والغاء شعار الدين افيون الشعوب وتعزيز التسامح الديني وايقاف اضطهاد الكنيسة والمسجد ورجال الدين من الاديان المختلفة.
- تم استبدال الايديولوجية الماركسية ، بايديولوجية اشتراكية مرنة مبنية على الفكر الحر. تم وقف التشويش على البث الغربي، واطلقت حرية السفر الى الدول الغربية .
- تم التخلي بهدوء عن الديموقراطية المركزية .
- تم تشريع انشاء احزاب سياسية ، معارضة للنظام بموجب تعديلات دستورية جرت في 1990
- البدء بفتح اسواق حرة والعمل بالقطاع المختلط وتشجع الاستثمارات الاجنبية لاستثمار بالاتحاد السوفييتي .
- تحسين العلاقات مع الدول الغربية التي كانت تتهمهم بالامس القريب بالامبريالية وعدوة الشعوب ومع رؤسائها خاصة مع الولايات المتحدة الاميريكية ، ومع الرئيس ريغن [17].
- بدات مناقشة حق تقرير مصير الشعوب وفق دستور 1936 ، 1970 ، وتعديلات دستور.
- بدا السماح تدريجيا بحق التظاهر السلمي للمطالب الاجتماعية .

2.2.1.3 اما التغيرات التي رافقت البيروسترويكا على الصعيد الدولي :

- انسحاب الجيش السوفييتي من افغانستان في شباط 1989 بعد احتلالها في 1979 .
- تخلى الرئيس غورباتشوف عن عقيدة ليونيد برجنيف المتمثلة بالسيادة المطلقة على اوربا الشرقية ، كما اعلن في خطاباته بصراحة ان لكل بلدالحق في حق تقرير مصيره، في اختيار شكل النظام السياسي ، والاقتصادي، والاجتماعي بما يريده الشعب بالوسائل السلمية وبشكل تدريجي بما يلائم

وينسجم مع الفكر الجديد للمنظومة الاشتراكية ، من الجذير بالذكر ان كاهل موسكو اثقلت بديون المنظومة ، وعجز السوفييت ادامة عملياتها العسكرية ونفوذها في اوربا الشرقية ، بدات بالتراخي وعدم اللجوء الى القمع في المطالبات الشعبية في هذه الدول كما كانت في حقبة بريجنيف و وخروشوف .

- هذه السياسات الذي جاء بها البرويسترويكا وسياسة غلاسنوس قادت الى انهيا رالمنظومتين الاساسيتين للمعسكر الشرقي وهما المنظومة العسكرية (حلف وارشو) والمنظومة الاقتصادية (الكوميكون). مما محد الطريق لقيا م ثورات اوروبا الشرقية .
- كان معجبا بالسياسات الليبرالية الغربية ، واتهم بالتخابر لامريكا من بعض الراديكاليين الشوعيين بسبب ، هذا الحماس مما ادي الى قيام انقلاب عسكري ومحاصرة الكرملين [18].

3.1.3 الازمات الاقتصادية والاجتماعية

كانت الازمات الاقتصادية والاجتماعية حادة وسريعة الوقع والتاثير على دول اوربا الشرقية ، حيث ارتفعت ديون ومعدل الانفاق الحكومي اكثر من طاقتة الاتحاد السوفييتي لتمويلها وادامتها، وكانت شعوب اوربا الشرقية تنظر باعجاب الى اخوانهم في اوربا الغربية من الرفاهية والتطور والتقدم. وكانت الشعوب تقف طوابيرا ولساعات للحصول على اللحم او الخبز او البيض او الغاز على رابعا – العوامل الاخرى:

- 1 – انتهاكات حقوق الانسان لقد كانت الحقوق المنية والسياسية محدودة وغائبة ، وغالبا ما كانت هذه المحدودية، تفرض على الناس بوحشية من قبل البوليس السري على النمط الستاليني ، في حالة هنغاريا كانت السياسات القمعية ل (ماتياس راكوس) المكروهة بشدة وكانت مهينة لدرجة ادت الى المعارضة الشعبية التي انفجرت في الانتفاضة ذات المصير المشؤوم سنة1956 حيث انهارالنظام الشيوعي [19]. تم انتشار مفهوم الحقوق والحريات خصوصا الحفوق المدنية والسياسية والحريات الفردية، الذي كان يشتاقها شعوب اوربا الشرقية، بعد اعلان الرئيس ميخائيل سياسة البروسترويكا وسياسة غلاسنوس، واصبح الوقت مناسبا للتخلص من الشعارات المجحفة مثل الدين افيون الشعوب ، وكل حسب طاقته ولكل حسب حاجته ، يا عمال العالم اتحدوا [20] .
- دور الاعلام الغربي : لعب الاعلام الغربي دورا كبيرا في التاثيرعلى الراي العام الشرقي وتسويق صورة جذابة للنموذج الليبرالي الغربي الى دول اوربا الشرقية، ودشنت اذاعات وقنوات تلفزيونية ناطقة بلغات اوربا الشرقية تشوه النظام الماركسي، وخصوصا بعد تطور وسائل الاعلام وعولمتها وابطال عمل اجهزة التشويش على الاذاعات والقنوات التلفزيونية.
- دور الكنيسة: استطاهت الكنيسة من اعادة دورها التاريخي من ترشيح رجل دين للفاتيكان وان يصبح بابا الفاتيكان وان يحشد التاييد الغربي والعالمي للتخلص من الفكر الماركسي. بواسطة الفاتيكان اصبحت الكنائس المكان الامن للتخطيط على المظاهرات والاحتجاجات والمعارضة واصبح رجل الدين المسيحي قدوة في المجتمع خصوصا في بولونيا.[21]

2.3 المطلب الثاني : عوامل التغيير في الدول العربية

للاطلاع على عوامل التغيير التي هيات شعوب الدول العربية للثورات نحللها من خلال النقاط الاتية :

1.2.3 التهميش الاجتماعي والاقتصادي:

على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي يتمتع بها الوطن العربي، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فلا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر سلبا في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. وتزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العالية والفئوية المطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الاوضاع المعيشية للعمال[22].

2.2.3 غياب الاندماج الوطني

إن المجتمعات المعاصرة هي مجتمعات تعددية ومعقدة التركيب. والمجتمعات التعددية هي تلك المجتمعات التي تتكون من أكثر من قومية أو طائفة أو اقلية عرقية تختلف عن بعضها البعض، من حيث اللغة أو الدين أو الطائفة أو القومية أو الحضارة أو الثقافة. إنها مجتمعات معقدة التركيب، ولكن درجة تعقيدها تختلف باختلاف حجم التنوع الموجود فيها من جهة، واختلاف درجة حماس افرادها في التمسك بخصوصياتها من جهة أخرى[23].

واذا تم تحليل هذه المجتمعات التعددية تبين ، أن تكوينها المركب يرجع إلى السياسات الاستعمارية للدول الكبرى، عندما رُسم مستقبل دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، في قصر فرساي من قبل الرؤساء ولسون وكليمانصو ولويد جورج، الذين تحكموا في مستقبل العالم وهم جالسون في باريس، وقرروا مصير الدول التي ينبغي لها أن تُنشأ، وما هي حدودها، ومن يحكمها، وما عدد سكانها وأعراقها[24].

شهدت الدول العربية تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني. وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا أو في حالة الأكراد والشيعة في العراق. كما حاولت النخب الحاكمة في الوطن العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في الوطن العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس في وضعها الثقافي فقط، ولكن أيضاً في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج. وأخيراً، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية، وتقييد الحريات السياسية والمدنية، منعاً هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني[25]. وقد دفعت مظاهر التميز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق الحكم الذاتي في العراق. ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.

3.2.3 غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، ، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات وإلى وضع اطر وآليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوط، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير شيئاً من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، اعتمدت على سلة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[26].

ونتج من انسداد المجال السياسي في وجه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطي المتعلمة، انصرافهم إلى المشاركة في قنوات بديلة، في مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية. وفي السنوات الأخيرة ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات الأرضية السياسية والمطلبية التي نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية. ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. ولجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر مؤخراً نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية والانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين. أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية

وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد ظهر هذا السيناريو في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج. ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن. تمثل قضايا حقوق الإنسان[27] تحدياً للممارسات السياسية في أكثر من قطر عربي، لأن بعض الدول العربية لا تريد تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، زعماً بأنها تتعارض مع البنى الاجتماعية والسمات الثقافية الخاصة بالمجتمع العربي [28].

4.2.3 الطفرة الشبابية

شهد الدول العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية التي تعاني من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في الوطن العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14. 4%. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالٍ، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في الوطن العربي. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، حيث يشغل الوطن العربي موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. ويعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر ذلك سلبا في الظروف الاجتماعية للشباب، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ووفقا للتقارير الدولية، فإن أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 29 لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية[29]. ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في الدول العربية إقصاءً سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.

ولكن في السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب في الدول العربية يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم. لقد لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضا، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

4. المبحث الثاني : عوامل نجاح ثورات اوروبا الشرقية وفشل الثورات العربية .

هنالك عوامل عديدة ادت الى نجاح ثورات اوروبا الشرقية وتعثر الثورات العربية نتطرق الى قسم منها من خلال الاتي :

1.4 المطلب الاول : عوامل نجاح الثورات الاوروبية في 1989

سوف نحلل هذا المطلب من خلال النقاط الاتية

1.1.4 دورالثقافة السياسية الخاضعة في اوربا الشرقية

هذه الثقافة السياسية كانت سائدة حينها في دول اوربا الشرقية، بفعل وجود النفوذ السوفييتي. وبفعل الانتصارات العسكرية التي حققتها الاتحاد السوفييتي على النازية وسيطرتها على جميع دول اوروبا الشرقية ، وبعد الحرب الباردة كرست السوفييت قواتها ونفوذها في هذه الدول بعد تقسيم العالم الى معسكرين متضادين، في الفكر ، والاقتصاد ، والفلسفة ، والثقافة واصبحا خطان متوازيان لا يلتقيان اوربا الشرقية تطورت عسكريا ، واقتصاديا ، وسياسيا ، وثقافيا ، وتعليميا ، ورياضيا، تحت السيطرة، السوفييتية حيث حصلو كاملة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى حق التعليم المجاني وفقدو كل الحقوق المدنية والسياسية . بفعل ذالك كانت ، درجة الوعي لدى الشعب عالية وناضجة مقابل ازدياد سلطة الدولة المركزية القوية وبطشها . والثقافة السياسية كانت ثقافة الخضوع اي يريد ان يحصل على الخدمات بدون عقوبات حيث لايساهم أبدآ في المشاركة السياسية ، طوعيا أي أنه في داخله معارض وكاره للسلطة ولكن في الظاهر مؤيد ولكن تأييده تاييد خضوعي ناجم من الخوف. ففي هذه الثقافة يعرف اعضاء المجتمع وجودهم , ولكنهم يبقون سلبيين ازاء النظام . ينتظرون من النظام الخدمات و يخافون التجاوزات , لكن دون ان يعتقدوا بامكانية تغيير سيرورة النظام بصورة محسوسة عندما انهارت الاتحاد السوفييتي نهضو شعوب هذه الدول بقوة ثقافتهم الناضجة ضد نظمهم السياسة الشمولية الماركسية والاطاحة بها التي

كانت ترعاها السوفيت [30]. ونجحت هذه الثورات بفضل هذه الثقافة الناضجة من تغيير جميع النظم الشمولية في اوروبا الشرقية دون اسالة الدماء وبدون اطلاق رصاصة واحدة عدا رومانيا .

2.1.4 دور المجتمع المدني (حركة التضامن)

ويلعب المجتمع المدني في الدول المتقدمة دوراً مهماً على مختلف الأصعدة، انطلاقاً من ضرورة اشراك المجتمع المدني في أي عملية اصلاح اقتصادي واجتماعي وسياسي، عبر زيادة الوعي والتثقيف والضغط نحو تبني استراتيجيات في هذا الإطار [(31)].

ولكي تأتي ثمارها يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني منسقة في اتجاه واحد، غايته مراقبة أداء الحكومة والإصلاح والتحديث والتطوير والمشاركة السياسية والإسهام في رفع مستوى الوعي لدى الجمهور للإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية حقوق الإنسان وتجميع المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية، ومحاربة الفساد والفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون وتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة على الأجندات الوطنية والعربية [(32)]. تعد نقابة التضامن في بولونيا رائدة في معارضة النظام الشمولي والدعوة الى الثورة ، واسترداد الحقوق المدنية والسياسة ، والانفتاح الى العالم الخارجي والخروج من العزلة والاندماج مع الاقليم الاوروبي الغربي وبهذا الصدد يسجل عاليا نشاط حركة التضامن(نقابة العمال البولوني) لانها كانت الشرارة الاولى لتفكك الاتحاد السوفييتي ، ومعارضة النظام الشمولي المغلق في بولونيا قلعة المعسكر الشرقي وكانت اول نقابة عمالية مستقلة تؤسس داخل عموم المعسكر الشرقي وان يجمع تحت لوائها الملايين من العمال ويؤيدها الكنيسة والمثقفين ، وان يخرج الى الشارع تظاهرات ضد غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار واصبحت قدوة لبقية الدول الماركسية تناقلت اخبارها وكالات الانباء العالمية ومع مرور الوقت اصبحت قوة لا يستهان تناهض الحكومة بوسائل سلمية مما اضر رئيس الحكومة البولونية فويتشخ ياروزلكي بتوجيه من الاتحاد السوفييتي الى شن حملة قمع واعتقالات ضد حركة التضامن واعلان العمل بالاحكام العرفية ، واصبحت الحركة مهيئة للثورة وتنتظر ظروف موضوعية .[33]

3.1.4 دور الرموز النقابية والسياسية :

نتطرق في هذه النقطة الى اسهامات كل من (ليش فالنسا) رئيس نقابة التضامن البولوني والسياسى المحنك فاتسلاف هافيل الرئيس الجيكي حول توعية الشعوب في اوربا الشرقية للتحضير الى الثورة والتخلص من النظم الشمولية ، وبهذا الشان يقول فاتسلاف هافيل حول الاحتجاجات الجماهيرية ، هناك قوة غير مستهلكة لدى الشعب، وهذه القوة يتمتع بها المستضعفون الذين لاحول لهم ولا قوة ، واشار الى الفوائد الناجمة عن تلك القوة والتي لا تعد ولا تحصى ، ولو كانت في ظل حكومة شديدة القمع ، ويتحقق ذلك اذا قرر كل واحد منا الوقوف في وجه الاكاذيب المحيطة به واتخذ قرارا ذاتيا ، للعيش بحرية ومصداقية وبحق [34] واصبح خير مشجع للمواطنين ، في عموم اوروبا الشرقية وللملايين من الشعوب الاخرى الساعين الى العيش بصدق في السنوات اللاحقة بسبب انتصاراتها الناجحة واللافتة ، في بولندا المجاورة للاتحاد السوفييتي ، على الحكام غير المرغوب فيهم ، فمن خلال ما يعرف بالثورة المخملية ، تحدى التشيكيون ، والسلوفاكيون ممارسات الحكم العنيفة ، وتكفلوا باحداث انهيار سريع للمعقل الحصين ، والمنبع ظاهريا من الاكاذيب في عام 1989 ، واليوم يعيش الملايين من الناس في ارجاء العالم ، في ظل ظروف يبدو انها لا تتغير ، لكن يجب ان لا يغيب عن بالهم ان الثورات وحركات التمرد وحركات التمرد ، التي حدثت في ارجاء اوربا الشرقية كلها في عام 1989 ،كانت نتيجة سلسلة من التحركات الفردية ، التي قام بها اناس عاديون ، والتي احدثت جميعها التغيير المحتم ، وسعوا الى العيش بصدق [35]، وبالاثر البالغ الذي يمكن ان ينشأ عن سعيهم هذا ، وان للحركات الثورية اثر كبير فاق التوقعات ، ابان وقوعها ، ان الحركات الثورية لا تهتم بالحاضر والماضي ، بل في اعتقادي تهتم بشكل علمي في المستقبل .[36] اما ليخ فاونسا مؤسس اول نقابة مستقلة وهي نقابة التضامن قي بولندا الذي جمع الملايين من العمال تحت لوائها ، يقول هناك وسيلة اخرى ليقول الانسان رايه في السياسة وهو المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات ، وحركة الاضطرابات بصورة سلمية وتحدى النظام الشمولي في اوروبا الشرقية ولن يستسلم لارادة النظام المغلق وقاد المئات من التظاهرات وعد نشاطه اول اسهام في تفكك الامبراطورية السوفييتية .[37]

4.1.4 العدالة الانتقالية

هي مجموعة الاجراءات القانونية وغير القانونية التي تقوم بتطبيقها دول عديدة من اجل التعامل مع ما ورثته من انتهاكات لحقوق الانسان. والعدالة الانتقالية هي نوع من المقاربة ، لتحقيق العدالةفي فترات الانتقال من الصراع والنزاع وبطش الدولة ، من خلال تدابير تحقق المسائلة والمحاسبة والتعويض عن الضحايا ، تقدم العدالة الانتقالية اعترافا واقرارا بحقوق الضحايا واعادة الثقة ، وتقوية سيادة الدستور والقانون والديموقراطية .[38]

العدالة الانتقالية هي مجموعة الاجراءات والوسائل التي يستخدمها مجتمع مالتحقيق الحق والعدالة في فترة انتقالية تاريخها ، تشاهد المرحلة غالبا بعد نشوب ثورة او انتهاء حرب يترتب عليها انتها حقبة من الحكم الدموي القمعي المركزي البغيض . داخل البلاد ، والمرور الامن نحو السلام والديموقراطية وخلال هذة الحقبة الزمنية الانتقالية ، تواجه المجتمع اشكالية مفادها وهي معالجة قضايا انتهاكات حقوق الانسان سواء سياسبة ام اقتصلدية ، ام اجتماعية ام جسدية .تبرز اهمية العدالة للمجتمع ان يروا الضحايا معاقبة المجرمين ، ومعرفة الحقيقة والحصول على التعويضات . عدم تطبيق قانون العدالة يفضي الى حدوث انقسامات مجتمعية وفقدان الثقة بين الحكومة والشعب وبين المجموعات السكانية وبمؤسسات الدولة وهيبتها فضلا عن تعطيل الامن وتعثر التنمية وقد يؤدي في النهاية الى العنف في اشكال شتى [39].

اما اليات تطبيق العدالة الانتقالية هي المحاسبة والمسائلة والقصاص ، المصالحة الوطنية ، الملاحقات القانونية و القضائية ، لجان الحقيقة ، جبر الضرر، تخليد ذكرى الشهداء ، اصلاح المؤسسات ، اقامة المتاحف والنصب التذكارية ، اما الاسباب الداعية الى تطبيق العدالة الانتقالية في اوربا الشرقية

- الالتزام الاخلاقي في معالجة الماضي البغيض والمأ ساوي يدفع اهل الضحايا ونشطاء حقوق الانسان واخرون بان ثمة واجبا اخلاقيا في التذكير والاعتراف بهم كضحايا ومنقذي الوطن وقبولهم بافتخار واحترام ، كما ان تهميش ونسيان الضحايا والناجين من تلك الانتهاكات تعد شكلا من اشكال اعادة الاحساس بالظلم والاهانة والاجحاف .
- تقوية الديموقراطية، بحسب رأي النخب الثقافية ان الديموقراطية لا يمكن بناؤها عاى اساس الاكاذيب والدعاية ، بل تتطلب جهود مضاعفة ومنظمة وتوافق لمواجهة الماضي ، ليصلنا الى ديموقراطية حقيقية .
- لمنع تكرار تلك الفضائع في المستقبل، يعتبر معالجة مأساة الماضي نوعا من سلاح الردع فالمطالبة بالمحاسبة واحياء ذكراهم كفيلان الحماية من تكرار تلك الجرائم في المستقبل .
- من المستحيل انكار الماضي ، لذا من الافضل اظهاره بشكل لائق وبناء ويمكن ان تسمى بثورات الذاكرة الجمعية ، حيث يغلي الغضب والسخط تحت سطح الحيات السياسية اذا لم تعالج جذريا ينفجر من وقت لاخر ويولد العنف [40]، لو ندقق تطبيق مضمون العدالة اعلاه في دول اوربا الشرقية ، بعد ثورات 1989 طبقها بكل احترافية ومهنية بدون العنف ، والثار والانتقام بدون اسالة الدماء وردة الفعل عدا رومانيا ، ونعرض تطبيقا عمليا لبولونيا على العدالة الانتقالية ، اسس البولنديون هيئة الذاكرة الوطنية البولندية ، هي مؤسسة عمومية انشات بموجب القانون ، غايته الكشف عن الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت على ايدي الشيوعيين والنازيين 1944 – 1990 ومن اجل ضمان نزاهة واستقلالية الهيئة ، ان رئيسها تنتخب من البرلمان مباشرة لولاية خمس سنوات ، والحق بها قسمان جديدان في 2016 وهما مكتب التربية الوطنية ، ومكتب التوثيق ، ويتضمن كلاهما اهمية كبيرة ، الاول يدخل كمادة دراسية يدخل ضمن المفردات الدراسية للجامعات لتعريف الاجيال الجديدة بويلات القمع والبطش ، الذي عاشوه البولنديون في ظل الانظمة الاستبدادية السابقة ، والثاني يتعلق بجمع الوثائق من مراكز الشرطة والمخابرات وارشيف النازية تقدر بمئات الاطنان . مما يوصف الهيئة مؤسسة تربوية وعلمية وطنية تعد التجربة الاولى في العالم [41].

2.4 المطلب الثاني : عوامل اخفاق الثورات العربية

نحلل في هذا المطلب عوامل اخفاق الثورات العربية

1.2.4 ظاهرة الفساد في الدول العربية

الفساد وهو كل تصرف من شأنه أن يؤدي إلى أهدار المال العام[1] ، وتعد ظاهرة الفساد في العالم العربي كبيراً في حجمه ومتنوعاً في أشكاله ، فهو ينتشر في مشروعات البنية الأساسية وفي المؤسسة العسكرية وفي صفقات الأسلحة بأشكالها ، وفي عمليات تخصيص المشروعات ، وأسعار الصرف والرخص الاستثمارية والتجارية وفي دفع المخالفات المرورية والضرائب [2] ، إن غايات الفساد عديدة لكن أخطرها هو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وهو هدر وسرقة المال العام . وبلغت حجم الأموال غير الشرعية للمسؤولين العرب وخاصة العراقيين في الحسابات الشخصية ، من إيداعات واستثمارات في الولايات المتحدة وعموم الدول الأوروبية بلغت ترليون وثلاثمائة مليار دولار وفق التقديرات الغربية في الوقت التي تتضور الملايين من الجوع ويعيشون تحت خط الفقر[3] فالفساد في الانظمة العربية بلغ مرتبة تهديد السلم الاجتماعي ووحدة الدولة، بسبب ضعف هيبة وسلطة الدولة، وأحدث فجوة كبيرة بين النخب الحاكمة والاغلبية المغلوبة على أمرها، مما دفع الاغلبية إلى اللجوء لتنظيمات ما قبل نشوء الدولة، اي إلى القبيلة

والعشيرة والمسجد. وتعود الفجوات الحاصلة في الدول العربية في الأساس إلى استشراء مظاهر الفساد. ويتعذر معالجة هذه المشكلة الخطيرة بسبب أن أكثر الضالعين فيه، هم من الحكام والمسؤولين الكبار. والمعروف أن الحكام والمسؤولين في الدول العربية يعتبرون انفسهم أكبر من الدولة وفوق القانون.

ومن ناحية ثانية فإن ثقافة المساءلة والشفافية والمحاسبة في مجتمعاتنا ضئيلة، بسبب تسلط الاجهزة الامنية على نشاط الجماهير. والخوض في مواضيع الفساد والمطالبة بالاصلاحات والتغيير نحو الديمقراطية امر شبه مستحيل، ذلك لضعف الرقابة الشعبية والبرلمانية على أداء المسؤولين وضعف دور الاعلام بسبب تدجينه لإبراز وتلميع محاسن النظام وتزيين وجهه يومياً بالإنجازات الوهمية، وكذلك إلى ضعف التشريعات والمنظومة القانونية بسبب عدم تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة ضد الفساد والمفسدين.

ونشير هنا إلى أحدى التقارير الصادرة عن البنك الدولي الذي أكد أن الدول العربية وخاصة العراق مسؤولة عن 30% من مجموع الفساد في العالم، أما التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية التي تشير إلى أن مدركات الفساد لعام 2011 آتت العراق في المرتبة 178 من مجموع 180 دولة والتي خصصت للتقييم في مؤتمر مدركات الفساد لعام 2011م[42].

تتعدد صور الفساد وأشكاله في العراق وأبرز أشكاله . الشراكة مع المستثمرين ، غسيل الأموال ، الاختلاس العمولات ، تأسيس الجيش على أساس أقطاعات عسكرية ، وميليشيات حزبية بعيدة عن المؤسساتية إقامة المشروعات الوهمية ، التهرب الضريبي أو التزوير في تقديرها ، تهريب النفط محاباة الأقارب والمعارف في التعيينات ، التجاوز على أنابيب نقل النفط وسرقتها. الحصول على الرشاوي أو الهدايا مقابل إنجاز الخدمات ، المافيات [43].

2.2.4 الثقافة القديمة (الرعائية)

الثقافة العربية هي الثقافة القديمة درجة الوعي ضعيف والبنية السياسية لامركزي قائم على القبلية والعشيرة والمناطقية والدين لايفهم شئ عن السياسة وعن المؤسسات السياسية ويجتنبون السياسة ، ولا يفهمون المؤسسات السياسية ولا يشاركون في العمل السياسي ،ولا يساهمون في صنع السياسات العامة ،

وهذا يعني عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح للكلمة كون الثقافة السياسية من النمط الرعائي وهذا النمط الرعائي ليست سوى تجميع للثقافات السياسية المحلية الاتية والمستندة الى القبيلة والعشيرة والطائفة والدين والمذهب، والقرية والمناطقية وهذه الثقافة سائدة في العالم العربي وهي تعبير عن ثقافة المجتمعات غير المتجانسة [44]. والثقافة الرعائية القديمة بعيدة كل البعد عن مقومات الثقافة السياسية

العقلانية اي الثقافة المشاركة والسياسية الخاضعة القائمة على

- التوجهات او النظر نحو النظام السياسي .كيف ينظر الفرد الى مؤسسات النظام السياسي , رموزه , قواعده , وقيمه ، كيف يتفاعل معها سلبا او أيجابا؟ وكيف ينظر الفرد الى اسلوب الحكم في النظام السياسي ؟
- التوجهات نحو الاخرين في النظام السياسي اي نظرته في الاختلاف السياسي في الرأي و من الصراع والتنافس ومن الأحزاب و من القوى السياسية التي تحرك الشارع اي المجتمع .
- التوجهات نحو النشاط السياسي للفرد . الذي يقوم به الفرد ذاته وينطوي ذلك على رؤيته في السياسة ذاته وفي اسهامه بها وفي الربط بين وضعه الأجتماعي والاقتصادي وبين نشاطه و مواقفه السياسية . الثقافة السياسة تنطوي على التوجهات السياسية لأكبر عدد من الافراد في قطر ما . وهذه التوجهات تعمل أثرها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة. هذه التوجهات نتيجة تركيب ثقافي- بسيكولوجي - لشعب معين , وهي واعية. المعتقدات والسلوك السياسي تحكم السلوك المدني على صياغة شكل نظام الحكم اي تعيين الواقع السياسي هي أختزال مفهومي المشاعر والأفكار والسلوكيات . الثقافة السياسية تعبر عن نفسها في التفكيراليومي للناس وفي نشاطهم وهم يمارسون اعمالهم في الحياة المدنية [45]. وهذه المقومات غائبة عن الثقافة العربية وتؤثر بشكل سلبي على السلوك المدني الثقافة السياسية االقديمة اي الرعائية للعالم العربي لاتبني الاوطان ، تعرقل نجاح الثورات العربية لانها قديمة رعائية ، بدوية قائمة على العقيدة والغنيمة والقبيلة ، والى الثار والانتقام وعدم التسامح مع الرا ي الاخر المختلف في دينه .وعرقه ولونه وجنسه . هذا هو سبب ما نلاحظ بروز التيارات التكفيرية في الوطن العربي مثل القاعدة والنصرة وداعش تلعب المبارات السياسية صفرية لانه يعتقد بانه يمتلك الحقيقة كاملة .

3.2.4 هشاشة المجتمع المدني

وتبيّن الوقائع والظروف ان الأزمة الحقيقية للمجتمع المدني العربي هي الانعزال والانفصام بين الدولة والمجتمع، سواء أكان ذلك في الأنظمة الشمولية التي لا تؤمن بالحداثة والانفتاح أم في تلك التي استولت على الحكم بإسم المجتمع الثوري. وتتفق هذه الأنظمة الثورية والشمولية، رغم اختلافها في تكويناتها السياسية والإيديولوجية، على احتكار السلطة وتقويتها لقمع كل صور المعارضة السياسية وتحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات تابعة لها تدور في محورها، إذ لا تخرج النقابات والمنظمات المهنية والثقافية والاجتماعية واتحادات النساء والطلاب والشباب عن كونها مؤسسات إيديولوجية تجسّد سياسة النظام الحاكم [46] .

ان احتكار السلطة السياسية ومنع نشوء أي صورة من صور السلطة الاجتماعية، وإخفاق الهيئات والأحزاب والتنظيمات والتيارات في المواجهات الحقيقية مع الدولة الشمولية بسبب ما تملكه من أجهزة بيروقراطية ووسائل إرهاب وقمع من جهة، والصراع الايديولوجي بين هذه التنظيمات وعدم اتفاقها على خطاب سياسي موحد من جهة أخرى، أدى إلى انتشار الانتهازية والوصولية والتردد بين بعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فاستسلم بعضها لسياسة الأمر الواقع إما بالانسحاب أو الانضواء في كنف السلطة.

كما ان الأنظمة الشمولية قامت بتوظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمتها وترسيخ سلطتها وهي من أهم مؤشرات أزمة المجتمع المدني وانعزاله عن المجتمع السياسي، لأن ذلك يعني الحؤول دون تنمية أنشطة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقافية وتبلوره وتحقيق توازنه الداخلي وانسجامه وتضامنه [47].

ثمة اعتقاد شائع أن البعد الأهم في تشكيل المجتمع المدني والمقياس الرئيس لوجوده هو نشوء هيئات ومؤسسات وتنظيمات اجتماعية نشيطة منفصلة عن الدولة. وما يغذي هذا الاعتقاد في الوطن العربي أن شكل التحديث السائد فيه هو شكل الدكتاتورية السافرة والحزب الواحد وطغمتها العسكرية أو كلاهما، وهو شكل منع تشكيل أجهزة اجتماعية مستقلة عن أجهزة السلطة[48]. اذ شكلت منظمات المجتمع المدني العربي بعد الثورات العربية بشكل اسوء من السابق اذ شكلت على اساس طائفي وعرقي وديني ، ومذهبي ، ومناطقي ، تعرقل

اليات الديمقراطية ، وتحقيق مطالبات الشعب وتحقيق الوحدة الوطنية ، لانها تمثل مصالح الطائفة لا الشعب.

4.2.4 اشكالية الديموقراطية التوافقية :

ان الديموقراطية التوافقية نعمة في المجتمعات الغربية مثل سويسرا،بلجيكا هولندا، ونقمة في المجتمعات العربية ، لان الديمقراطية التوافية في فهم الثقافة السياسية العربية الرعائية ، ترادف المحاصصة المؤسسة للاصطفاف الطائفي ، والمذهبي ، والقومي ، هي التي اسهمت في تغذية الصراعات الداخلية بين القوى السياسية ، وسبا اساسيا من اسباب تفاقم المشاكل وعدم الاستقرار في الدول العربية ، بعد الثورات وتعتبر النخب السياسية والاكاديمية العربية التوافقية عقبة امام انتخاب برلمان ديموقراطي يحملون كل الاخفاقات التشريعية ، والرقابية للبرلمان على التوافقية ، واعتبر سببا للجمود والركود في اداء المؤسسات الادارية والقضائية وعطلت المؤسسات الخدمية ، ويعتقدون انها مشروع امريكي في ليبيا والعراق واليمن وسوريا وسابقا في لبنان ، بهدف منعها من النجاح واضعاف الدولة وتصدع وحدتها، اذ يتم التاكيد على وجود الاطراف والمكونات المختلفة [49].لان الديموقراطية التوافقية حسب راي منظرها الهولندي ارنت ليهارت تقوم على اربعة مبادئ اي اسس وهي (- حق الفيتو المتبادل بين المكونات ، - الحكم بمثابة كارتل كبير – النسبة والتناسب –الاستقلال القطاعي)[50] . وهذه المبادئ اذا احسن استخدامها هي نعمة كما في بلجيكا وسويسرا لتخليص الاقليات من هيمنة الاكثرية بواسطة الديموقراطية النيابة بالاغلبية ،اما اذا اساء استخدامه مثل الدول العربية بعد ثوراتها تحولت الى جحيم والى تدمير الاوطان لانهم يستخدمون تلك المبادئ للمنافع المذهبية والعرقية والدينية وضد كل تشريع وطني يخدم الوطن والغى شعار الدولة الوطنية اولا مثلا استخدام حق النقض مع بعضها يؤدي الى تعطيل مؤسساتي شامل ،وفقدان للكفائة ، واعتماد معيار الانتماء الى جماعة طائفية وبالتالي اضعاف الدولة .ويعتبرالتوافقية ارهاصا قائما على التمايزات الاجتماعية ، التي تقوم فيها على العصبية ، والتعصب ، والولاءات ، هيأة الفرصة المناسبة لزرع الخلافات القومية ، والثقافية ، والدينية ، والمذهبية ، والتقليدية .مما ساعد على غياب نظام سياسي يحظى بالقبول العام لبناء الاندماج الاجتماعي والوطني ، ثم فهم التوافقية ك مغانم ومحاصصة حملوها كسبب اساسي لظهور الفساد الاداري والمالي والانحلال القيمي والاخلاقي للنخب السياسية ، الذي يصعب امكانية تحقيق التمثيل الوطني [51] .

5.2.4 اجتماع الحرية مع الفقر

ان اجتماع الحرية مع الفقر ، يمكن أن يخلق ظروفا تؤدي الى تحول الحريات الى حالة من الفوضى ، وانتشار الجرائم الصغيرة ، والمافيا المنظمة مما يؤدي الى انهيار القانون و القيم و النظام . لان منظومة الحقوق والحريات ركن اساسي من اركان الديموقراطية الليبرالية القائمة على شروط لابد منها لانجاح التحول الديموقراطي وهذه الشروط هي (التنافس ، الليبرالية ، الشمول ،المسائلة والمحاسبة ، الاستدامة والمرجعية ، وشرط الثقافة الديموقراطية) [52].وهذه الشروط غائبة في بلدان الثورات العربية في 2011 مما خلقت ظواهرسلبية ومشاكل وازمات لم يشهدها العرب في حقبة الاستبداد وهذه الظواهر مثل تجارة المخدرات ، ظاهرة التجارة بالاعضاء البشرية وغسيل الاموال و الفساد المالي والاداري والسياسي، وظاهرة الطائفية ، ومافيات سرقة النفط والاثار وظاهرة الخصخصة اي بيع القطاع الحكومي الى السياسيين و ظاهرة الميليشيات والسيطرة على المعابروالكمارك على الحدود ، وظاهرة التبعية والتخابر للخارج والمديونية للصندوق النقد الدولي بشروطها المجحفة ، و فهم الديموقراطية التوافقية انها محاصصة وتوزيع الغنائم ، وظاهرة عودة الشعب الى مؤسسلت ما قبل الدولة وهي القبيلة والعشيرة ،والطائفة ، والمذهب ، والدين ، والعلاج بالشعوذة والاحتماء بالعشيرة وفقدان هيبة الدولة وفقدان سيادتها على شعبها وعلى ارضها وسمائها ومياهها ، مما ولدت مشاكل عدم الاستقرار السياسي وتصدع وحدة الدولة ، وغياب العدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية ، وعدم استقلالية القضاء وتركت ازمات مدمرة في المجتمع مثل (ازمة الكهرباء وازمة الماء ، وازمة السكن ، ازمة المواصلات ازمة التعليم ، ازمة الصحة ، ازمة هجرة العقول والشباب الى خارج العالم العربي ، ازمة الاغتراب بين المجتنع والسلطة ازمة الانحلال الخلقي اي هذه الثورات بحكم عدم نضوج العوامل الذاتية والموضوعية حولت بلدان الربيع العربي الى جحيم [53].

5. الخاتمة

الثورة هو احداث التغييرات الجذرية من الناحية السياسية ،والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقا فية في المجتمع وللثورات اهداف مجيدة ويعتبر الثورات حلقة وسطية بين حلقة الاستبداد وحلقة الديموقراطية ، واخطر ما يمر فيه الثورات هي المرحلة الانتقالية، اذ تكمن فيه النجاح اوالاخفاق لانه مرتبطة بقدرة الثورة على تطبيق العدالة الانتقالية ، وهي انصاف المظلومين واحالة الظالمين الى المحاكم الخاصة لينالوا القصاص العادل وتعويض الضحايا ، بعيدا عن الثار والانتقام والتخريب والفوضى والارهاب ، ورعب المواطنين وكذالك الابتعاد عن تاسيس محاكم صورية و ميليشيات ، وفرض اتاوات وسرقة ثروات الدولة .

وخلال هذه البحث توصلت على جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي :

اولا: ان اي ثورة في العالم لكي تحدث وتحقق النجاح يجب ان يتوافر شرطين:

- شرط العامل الذاتي
- شرط العامل الموضوعي .

العامل الذاتي يجب ان يتوفر للثورة قيادة وطنية مخلصة ، وتنظيم ، واهداف، وسيطرة, العامل الموضوعي ، يجب ان يتوفر الوعي الثوري لان هنالك ، اربعة انواع من الوعي وهي النوع الاول الوعي الميتافيزيقي ،يعتقد اصحاب هذا الوعي ، ان فقر الانسان وبؤسه هي مكتوبة للانسان ، وهي بيد الله وهو راضي ويجهل حقيقة فقره هي الفساد المستشري في البلد ،من قبل السياسيين . اما النوع الثاني من الوعي هي الوعي الهامشي السلبي ، يعرف ويشعر اصحاب هذا الوعي اسباب الفقروالجهل وسوء تقديم الخدمات والبطالة والماسات ولايستطيع ان يفعل شيئا فيقدم على الانتحار مثل , البوعزيزي في تونس ، اما النوع الثالث من الوعي هي الوعي الهامشي الايجابي هو يعرف حقيقة فقر المجتمع وبؤسه ماذا يفعل في هذه الوعي يقدم على قتل مسؤل كبير في الدولة مثل ما اقدم ساكن عشوائية في كربلاء في 11-8 على قتل مدير بلدية كربلاء الذي حاول ازالة سكنه البدائي دون تعويض . اما النوع الرابع من الوعي هي الوعي الثوري الذي يحتاجه الثورات اصحاب هذا الراي يعرفون حق المعرفة ان الفقر والبؤس والبطالة وفشل التنمية وسوء تقديم الخدمات كلها الحكومة هي المسؤولة بسبب فسادها وجهلها بالحكم ، والتبعية ، وفشل التعليم ، والصحة فيثورون على الحكم بثورة عارمة ويسقطون السلطة .

ثانيا - نجحت الثورات في اوروبا الشرقية نتيجة توافر شروط الثورة واخفاقها في الدول العربية بسبب عدم توافر شروط الثورة ،

ثالثا – في الدول العربية ، تمت سرقت الثورة من قبل تيار منظم ، وهو التيارالاسلامي ، حيث دمرت البلاد بنهجهم الاصولي .

رابعا – في السلوك والعقيدة العربية دائما يبحثون عن منقذ غيبي لانفاذهم مثلا اغلبية الشعب العراقي الان ينتظرون المهدي المنتظر لانقاذهم من السلطة الفاسدة الحاكمة في العراق ، لان وعيهم ميتافيزيقي

خامسا - في معظم الدول العربية المبارات السياسية صفرية اما في دول اوروبا الشرقية بعد الثورة اصبحت جماعية فيها التعدد والمعارضة والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات النزيهة والحرة والبعيدة عن المالي السياسي ، واصبح شعارهم بولونيا اولا ، المجر اولا ورفع جميع دولهم نفس الشعار.

6. التوصيات

- اولا - ان لا نلجا ال الاستعانة بالخارج ، لتغيير السلطة .اذا حدثت ذالك يتحول البلد الى جحيم وخراب وطارد لشعبها . العراق وافغانستان انموذجا .
- ثانيا – ان لا نخوض الثورة ، اذا لم نعرف نوع ومستوى الوعي السائد لدى الشعب . اليمن وسوريا انموذجا
- ثالثا – ان نقوم بالاليات السلمية مثل (الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات ومنابر الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كافضل الوسائل للتعبير عن المطالبات الاجتماعية والخدمية والضغط على الحكومة لتقديم استقالتها ، السودان انموذجا .
- رابعا - اقوى سلاح بيد الشعب في مواجهة النظم السياسية الشمولية والدكتاتورية هي المظاهرات السلمية هي سلاح من لا سلاح له هي سلاح الفقراء والنخب المثقفة تجذب الاسناد والدعم والعطف الدوليين ويمنح الشرعية للثورة
- خامسا – الديموقراطية بحاجة الى ديموقراطيين يحملون ثقافة الديموقراطية وهي قبول الاخر بوجوده وثقافته ومعتقداته وتراثه ولونه ، وحقوقه ، بغض النظر عن عرقه ، ودينه ، وجنسه واصله .

7. قائمة المصادر

1.7 الكتب

1. د.محمد المجذوب ، التنظيم الدولي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2006 .
2. د. عبد الرضا الطعان ، مفهوم الثورة ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1981 .
3. ليتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة د.حمدي عبد الرحمن و د.محمد عبد الحميد، المركزالعالمي للدراسات السياسية ، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .
4. ميخائيل غورباتشوف ، البروسترويكا ، اعادة البناء والفكر الاشتراكي ، الى اين نحن سائرون ترجمة د. عباس خلف ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع . بغداد . 1990 .
5. د. خليل حسين ، قضايا عربية معاصرة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2012
6. د. خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2007 .
7. منى يوخنا ياقو ، حقوق الاقليات القومية في القانون الدولي العام ، دراسة سياسية وقانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات ، القاهرة ، 2010 .
8. موريس ديفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة دز سليم حداد ، المؤسسةالجامعية للدراسات والنشر ، ط 2 ، بيروت ، 2001 .
9. عبد عبد الكريم عبد الله ، الحوكمة والادارة الرشيدة ، ادات الاصلاح وارادة التطوير في المنطقة العربية ، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوب ، الامارات العربية المتحدة ، 2009 .
10. ستيف كراوشو ، ود. جون جاكسون ، حركات ثورية وقصص شعوب غيرت مصيرها من بولندا الى البرازيل ، وساحل العاج ، الى ايران ، فالربيع العربي، شركة المطبوعات ، بيروت ،
11. د. فارس رشيد البياتي ، الفساد المالي والاداري في المؤسسات الانتاجية والخدمية ، دار ايل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .
12. د. احمد ابراهيم الورتي ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى ، دار الزمان للطباعة والنشر ، دمشق، 2012 .
13. د. كاميران الصالحي ، حقوق الانسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق دراسة تأ صيلية وتحليلية سياسية ، مؤسسة رافد ، لندن ، 1999
14. يوسف خليفة اليوسف ، ازمة غياب العدالة الاجتماعية ، من كتاب عادل مجاهد الشرجي ازمة الثورة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .
15. د. برهان غليون واخرون حول الخيار الديموقراطي ، مركزدراسات الوحدة العربية بيروت ، 1994 .
16. د. صادق الاسود علم الاجتما ع السياسي مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1990.
17. محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2003،
18. صموئيل هنتكتون، صدام الحضارات. اعادة صنع النظام العالمي الجديد. ترجمة طلعت الشايب، د.ن.، 1998،
19. مجموعة من المؤلفين، المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011،
20. د- هشام آل الشاوي، مقدمة في علم السياسة، مطبعة جامعة بغداد، د.ت.
21. وحقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .
22. د. ديريك هيتر، تأ ريخ موجز للمواطنة، ترجمة اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي، الطبعة الاولى الكويت ، 2007 .
23. د. طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة ، اسسها وتطبيقاتها ط1 مركز حمورابي ، بغداد ، 2013 .
24. د . محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد، 1991 .

2.7 الرسائل والاطاريح الجامعية

1. د . عبد الرحمن كريم درويش ، التعددية الثقافية ودورها في اعادة بناء الامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس فاكلتي القانون والعلوم السياسية والادارية ، جامعة سوران ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية 2020 م .
2. د. ابراهيم علي كرو ،عوامل التغيير في العالم العربي الثورات العربية انموذجا ، اطروحة، مقدمة الى جامعة بيروت كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسسية 2014 م .

3.7 المجلات والدوريات

1. د. ابراهيم علي كرو ، المجلس المفقود في الفيدرالية العراقية ، المجلة الاكاديمية المجلد 10، العدد 2 ، السنة 2020 .

4.7 التقارير الدولية :

تقرير الامم المتحدة ، حول الاوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية لشرق اسيا وشمال افريقيا ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، 2011 ، متاح على موقع الامم المتحدة www.un.org.ar/doc/328879 pdf،

5.7 المحاضرات :

1 د. عبد الرضا الطعان ، محاضرات مطبوعة بالرونيو حول مفهوم الثورة ، القاها على طلبة المرحلة الثانية كلية القانون والسياسة / قسم السياسة للعام الدراسي 1983 م

6.7 المواقع الالكترونية :

1. د. حازم صاغية ، الفرق بين الثورة والانقلاب متاح على الموقع الالكتروني www.b.b.c.com arabic
2. د. شفيق ناظم الغبرا ، بين الثورة والانقلاب والاصلاح ، جريدة الوطن متاح على الموقع الالكتروني www.alwatan.com
3. د. هديل القطانين ، الموسوعة السياسية ، متاح على الموقع الالكتروني : www.political.encyclopedia.org
4. ليخ فالنسا ، رئيس دولة صنع تاريخ بولندا ، الجريدة الورقية ، فيتو 6 اغسطس ، 2021 متاح على الموقع الالكتروني : www.vetogate.com
5. د . عبد الحسين شعبان ، العدالة الانتقالية ، هي اخطر ما يواجه الثورات متاح على الموقع الالكتروني www.books.google

8. هوامش

[1] - د . محمد المجذوب ، التنظيم الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006 ، ص 176

[2] - المصدر نفسه ، ص177

[3] د. عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، مطبعة الجامعة، بغداد، 1981، ص135.

[4] المصدرنفسه ، ص135 -136

(5) المصدر نفسه ، ص ص 13 -137

[6] - د . حازم صاغية الفرق بين الثورة والانقلاب متاح على الموقع الالكتروني B.b.c .coml Arabic

7 – المصدر نفسه .

8 - المصدر نفسه

[9] - د.شفيق ناظم الغبرا بين الثورة والانقلاب والاصلاح جريدة الوطن متاح على الموقع الالكتروني al-watan.com

[10] - المصدر نفسه

[11] - ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة د . حمدي عبد الرحمن و د. محمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية المكتبة الوطنية عمان ، 2000 ص 113

[12] د. عبدالرضا الطعان ، محاضرات مطبوعة بالرونيو حول مفهوم الثورة القاها على طلبة المرحلة الرابعة ، كلية القانون والسياسة ، قسم العلوم السياسية للعام، الدراسي 1984 – 1985 ص90.

15 – المصدر نفسه ، ص 91

[14] - المصدر نفسه الصفحة نفسه

[15] - ميخائيل غورباتشوف ،البيروسترويكا ، اعادة البناء والفكر الاشتراكي ، الى اين نحن سائرون ، ترجمة د. عباس خلف ، شركة المعرفة للنشر ، والتوزيع ، بغداد 1990 .

[16] - هديل القطانين ، الموسوعة السياسية ، متاح على الموع الالكتروني ، political-encyclopedia.org

[17] - المصدر نفسه

[18] - هديل القطامين ، المصدر السابق

[19] - ديريك هيتر ، تا ريخ موجز للمواطنة ، ترجمة اصف ناصر ومكرم خليل ، دار الساقي ، الكويت ، 2007 ص174

[20] - المصدر نفسه ص 175

[21] - هديل القطامين ، المصدر السابق ، ص4

[22] - د. ابراهيم علي كرو ،عوامل التغيير في العالم العربي الثورات العربية انموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة ، بيروت كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014 ص300 .

[23] محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2003، ص370.

[24] صموئيل هنتكتون، صدام الحضارات. اعادة صنع النظام العالمي الجديد. ترجمة طلعت الشايب، د.ن.، 1998، ص150.

[25] منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام. دراسة سياسية وقانونية. دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2010، ص77.

[26] د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص348 وما يليها.

[27] تعرف حقوق الإنسان بأنها: مجموعة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لمواطنيها وتصونها لهم في سعيهم وراء المصالح الخاصة والعامة التي يختارونها. ولذا فإن محتواها يختلف باختلاف الزمان والمكان. كما انها مجموعة من الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينها. ينظر هشام آل الشاوي، مقدمة في علم السياسة، مطبعة جامعة بغداد، د.ت، ص 175. وحقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 95.

[28] مجموعة من المؤلفين، المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص33.

[29] تقرير الامم المتحدة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا وشمال افريقيا. المجلس الاقتصادي الاجتماعي، عام 2011، ص 166. متاح على موقع الامم المتحدة الالكتروني. www.un.0rg.ar/doc/ 328879/ pdf.

[30] - موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ، ، ترجمة د. سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، بيروت ، 2001 . ص 92 -94

[31] عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحوكمة والإدارة الرشيدة، أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية. مؤسسة محمد بن راشد آل المكتوم، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 83 - 85.

[32] المصدر نفسه ، ص 85.

[33] - د . ليخ فالنسا رئيس دولة صنع تأ ريخ بولندا , الجريدة الورقية ، فيتو ، 6 اغسطس 2021 متاح على الموقع الالكتروني vetogate.com

[34] - د. ستيف كراوشو ود. جون جاكسون ، حركات ثورية وقصص شعوب غيرت مصيرها ، من بولندا الى البرازيل ، الى ساحل العاج ، الى ايران ، فالربيع العربي ، شركة المطبوعات والنشر بيروت ، 2012 . ص 9 – 10

[35] - المصدر نفسه

[36] - المصدر نفسه ص 10 .

[37] - ليخ فالنسا ، المصدر السابق .

[38] - د. حيدر الجراح ، العدالة الانتقالية ، في بلدان التحول الديموقراطي ، شبكة النبأ المعلوماتية متاح على الموقع annbaa.org

[39] - المصدر ذاته

[40] - د. عبد الحسين شعبان ، العدالة الانتقالية اخطر ما يواجه الثورات ، متاح على الموقع الالكتروني www.books.googlle.iq
وينظر ايضا الى د. رشيد خشان ، العدالة الانتقالية ممر امن للعبورمن الدكتاتورية الى الديموقراطية متاح على الموقع www.swissinfo.ch

[41] - د. رشيد خشانة المصدر السابق

[1] د. فارس رشيد البياتي ، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الانتاجية والخدمية ، دار آيلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص40-48 .

[2] يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية من كتاب عادل مجاهد الشرجي ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 457-459 .

[3] د. أحمد أبراهيم الورتي ، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى ، دار الزمان للطباعة والنشر ، دمشق ، 2012 ، ص 360-362 .

[42] - د . ابراهيم علي كرو ، المجلس المفقود في الفيدرالية العراقية ، كۆڤارا ئه كادیمی یازانكویا نه وروز (المجله الاكاديميه لجامعه نوروز) پ ١٠ ، ژ ٢ ، ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ص٢٨١

[43] - المصدر نفسه ص 281 -282

[44] - موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ، ، ترجمة د. سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، بيروت ، 2001 . ص 92 -94 .

[45] - المصدر نفسه ، ص 93

[46] كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق. دراسة تأصيلية وتحليلية سياسية. مؤسسة الرافد، لندن، 1999، ص 218-218.

[47] المصدر نفسه، ص 218-220.

[48] برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 80-81.

[49] - د ، عبد الرحمن كريم درويش ، التعددية الثقافية ودورها في اعادة بناء الدولة ، اطروحة مقدمة الى مجلس فاكلتي القانون والعلوم السياسية والادارية في جامعة سوران وهي جزء منمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية 2020 ص 212 .

[50] - د.طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية اسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابى بغداد ، 2013 ص42-45

[51] - عبد الرحمن كريم درويش المصدر السابق ص 212 - 213

[52] - د. خليل حسين ، قضا يا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2007 . ص 137

[53] - المصدر نفسه . ص138